

Distr.: General  
12 December 2007  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٤ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

## رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه "إعلان تونس" الذي اعتمده مؤتمر التضامن الدولي المعني بوضع استراتيجيات لحماية منطقتي أفريقيا والمتوسط من التغيرات المناخية، المعقود في تونس (العاصمة) في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (انظر المرفق) وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، في إطار البند ٥٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) حبيب منصور

السفير

الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

مؤتمر التضامن الدولي المعني بوضع استراتيجيات لحماية منطقتي أفريقيا والمتوسط من التغيرات المناخية

تونس (العاصمة)، من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

### إعلان تونس

إن الحكومات والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والشركات والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية المشتركة في مؤتمر التضامن الدولي المعني بوضع استراتيجيات لحماية منطقتي أفريقيا والمتوسط من التغيرات المناخية، المعقود في تونس (العاصمة) في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بمبادرة من حكومة تونس،

### تعرب

عن تقديرها لحكومة تونس لأخذها زمام المبادرة بعقد هذا الحدث الهام تحت رعاية فخامة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس جمهورية تونس.

### تشيد

بمبادرة حكومة تونس إلى عقد هذا المؤتمر بدعم من حكومات هولندا وفرنسا وإيطاليا، والمنتدى العالمي للتنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومرصد الصحراء الكبرى والساحل، وخطة العمل الخاصة بمنطقة البحر المتوسط، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، ومنظمة الصحة العالمية، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة (ايكارد)، واتحاد المغرب العربي، والعديد من البلدان الأفريقية دون الإقليمية وبلدان المنطقة.

### تعتبر:

– أن تغيير المناخ يُعد في رأس المشاكل التي تُورق سكان كوكب الأرض بالنظر لآثاره على الموارد الطبيعية، وعلى الصحة، والأمن الغذائي، ورفاه وتنمية المجتمع الدولي بأسره، كما تعتبر أن آليات ووسائل العمل لا يمكن تصورها إلا على الصعيد القاري أو الإقليمي؛

- أن البلدان الأفريقية والبلدان الواقعة جنوب البحر المتوسط، رغم أنها لا تنفث إلا قدرا ضئيلا من غازات الدفيئة، فهي معرضة بوجه خاص للتأثر بتغير المناخ، ولهذا فهي بحاجة إلى إنشاء آليات للتكيف وإلى تطوير تقنيات لأغراض التخفيف والتنمية النظيفة؛
- أن وضع برامج للتكيف مع تغير المناخ وتطبيقها يشكلان حاجة ماسة، وبخاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية التي تعتمد تنميتها الاجتماعية والاقتصادية على المحافظة على مواردها الطبيعية؛
- أن التكيف مع تغيير المناخ ينبغي أن يدمج في صلب سياسات واستراتيجيات وخطط التنمية المستدامة التي تتبعها البلدان النامية (على الصعيد الاجتماعية والإيكولوجية والاقتصادية) والتي تراعي احتياجاتها المشروعة ذات الأولوية، بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر (الأهداف الإنمائية للألفية)؛
- أن التداؤب بين التكيف مع تغير المناخ والجهود المبذولة لمكافحة المشاكل البيئية الأخرى مثل التصحر وزحف الرمال وتدهور التنوع البيولوجي ينبغي لهما أن يتضافرا إلى أقصى حد من أجل الاستفادة من المكاسب التي تتحقق من خلال تلك الأعمال؛
- أن مساعدة أشد البلدان تأثرا بتغير المناخ على التنبؤ بمخاطره والتكيف معها تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف المتفق عليها على الصعيد الدولي، ومنها على سبيل المثال الأهداف التي اعتمدها بالإجماع مؤتمر قمة الألفية، والأهداف المبنية في اتفاقيات الأمم المتحدة (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وخصوصا في أفريقيا، واتفاقية التنوع البيولوجي).

#### وإذ تأخذ في الاعتبار:

- الاحتياجات المشروعة ذات الأولوية بالنسبة للبلدان النامية من ناحيتي تهيئة الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على تفشي الفقر، وهما ظاهرتان تحدان من قدرة تلك البلدان على التكيف؛
- الضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية والأمن الغذائي في أفريقيا ومنطقة المتوسط؛
- قدرة البلدان الأفريقية المحدودة على التكيف مع تغير المناخ؛

- الخبرة الطويلة التي اكتسبتها بعض الدول المتقدمة في مجال التعاون مع شركائها من البلدان النامية في مجالات الحد من الفقر وتقليل الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ.

#### وإذ تضع في الأذهان:

- ما تتطلبه التحديات المتعاظمة الناجمة عن تغير المناخ من تطوير مستمر للمعارف العلمية ونقل التكنولوجيا وبناء الخبرات الفنية وتقاسم الخبرة فيما بين جميع البلدان.

#### تعلن عزمها على:

- السعي لدمج التكيف مع تغير المناخ في صلب الاستراتيجيات الإنمائية؛
- بذل قصارى جهدها لكفالة أن تكون لدى البلدان النامية في أفريقيا ومنطقة المتوسط القدرة على خفض قلة موانعها إزاء تغير المناخ، وعلى تحديد استراتيجيات التكيف على الصعيد الوطني، على أسس تمكّنها من اتخاذ الإجراءات الضرورية للتكيف وإدماجها في مشاريعها الوطنية والقطاعية؛
- تنمية القدرات البشرية وتعبئة جميع الطاقات البشرية والهياكل الأساسية الضرورية لصياغة استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ وتطبيقها على جميع الصعد،
- تعزيز القدرات اللازمة لإعلام الجمهور وتوعيته، على جميع الصعد، بالآثار الناجمة عن تغير المناخ، وكفالة إدماج تلك القدرات في برامج التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛
- تطبيق برامج لنقل المعلومات والخبرات ذات الصلة، وكذلك نقل التكنولوجيات الملائمة للشعوب التي تحتاجها في صياغة استراتيجيات إنمائية وطنية؛
- تعزيز الخبرات والتعاون والتضامن من أجل الوقاية من التقلبات المناخية الشديدة والعمل على مكافحتها في أشد البلدان تأثراً بها؛
- العمل على تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة في جميع القطاعات من أجل التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ؛
- تشجيع بلدان المنطقة على إقامة علاقات فيما بينها على نحو يضمن للأجيال القادمة الحق في الحياة في بيئة مواتية للتنمية؛

- تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الجنوب والشمال والترويج في الوقت نفسه لتدفق المعلومات وتبادل الأفكار بحرية؛
- تطوير آليات أنجع للتعاون والدعم من أجل زيادة اندماج البلدان الأفريقية وتحسين قدرتها على التكيف مع تغير المناخ؛
- السعي لتعبئة الموارد المالية الضرورية لوضع استراتيجيات للتخفيف والتكيف، ولوضع خطط العمل المناظرة لها.

### تطلب:

- أن توضع مسألة مكافحة تغير المناخ والتكيف مع هذا التغير في صدر أولويات المجتمع الدولي والسلطات الوطنية والمجتمع المدني؛
- إلى المؤسسات والمنظمات المناخية، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، أن توازر حكومات البلدان النامية، ولا سيما أشد البلدان تأثراً، في صياغة استراتيجيات للتخفيف والتكيف وفي وضع مشاريع وخطط عمل ملموسة وتطبيقها؛
- إلى البلدان المتقدمة النمو أن تضع آليات جديدة لترجمة مبادئ التضامن الدولي إلى واقع ملموس وأن تسهم في تمويل التنمية، ولا سيما في البلدان الأفريقية؛
- إلى الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث أن تتعهد بدعم البلدان الأفريقية والبلدان المتوسطة في تطبيق تدابير التكيف والتخفيف لمعالجة الآثار الناجمة عن تغير المناخ والقضاء على الفقر وتعزيز التنمية في أشد البلدان تأثراً. وينبغي أن يكون التمويل المقدم لأغراض التكيف مع تغير المناخ، علاوة على التمويل المقدم في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- أن تُفوض الأمم المتحدة بوضع مبادئ توجيهية لتطوير إنتاج الوقود الإحيائي وتطبيقه في أفريقيا واطاعة في اعتبارها الأولوية التي يحظى بها الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في القارة.
- بالنظر إلى أن البلدان الغنية والمتقدمة قد اعترفت خلال المؤتمر بدورها كجهات مساهمة رئيسية في انبعاثات غازات الكربون التي تسبب ظاهرة الاحترار العالمي التي تؤثر أشد ما يمكن في منطقتي أفريقيا والمتوسط، فقد أعرب المشاركون في المؤتمر عن ضرورة سير بلدان منطقتي أفريقيا والمتوسط على وجه الاستعجال في طريق التنمية

- الخضراء بمثابة إسهام منهما في وقف تغير المناخ. غير أن هذا الأمر مرهون بتمويل البلدان الغنية المتقدمة النمو للتكاليف الإضافية المرتبطة بهذه التنمية.
- أن يتم إدخال وتعزيز نظم الإنذار المبكر لأغراض التأهب للكوارث المقبلة في منطقتي أفريقيا والمتوسط.

#### المتابعة

- سوف يُنشر مضمون الإعلان خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في بروتوكول كيوتو/الدورة الثالثة لاجتماع الأطراف في البروتوكول.
- وسوف تُنشر أيضا الرسائل الرئيسية من وراء الإعلان خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

#### الإجراء المتخذ على الفور/الخطوة الأولى

سعيًا منها لتثبيت بصمات مؤتمر التضامن الدولي المعني بوضع استراتيجيات لحماية منطقتي أفريقيا والمتوسط من التغيرات المناخية، تقترح حكومة تونس أن تقوم، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى، بإنشاء صندوق. ويتيح هذا الإجراء إمكانية إبطال أثر الانبعاثات التي تولدت لغاية انعقاد هذا المؤتمر.